البناء

السنة السابعة / الأربعاء / 18 تشرين الثاني 2015 / العدد 1936
Seventh year / Wednesday / 18 November 2015 / Issue No. 1936

ما بعد إعلان مسؤولية الإرهاب عن تحطم الطائرة الروسية

■ حميدي العبدالله

أعلنت السلطات الروسية رسمياً أنّ سبب تحطم الطائرة الروسية فوق سيناء قنبلة من صنع يدوي زنتها واحد كيلو غرام. وهذا يؤكد أنّ سقوط الطائرة تمّ بفعل عملية إرهابية، وبالتالي فإنّ ذلك لن يبقى من دون قصاص، لا سيما أنّ تنظيم «داعش» قد أعلن مسؤوليته عن هذه الجريمة، وعنوان «داعش» معروف جغرافياً، سواء في سورية أو في العراق. وأعلن الرئيس الروسي أنه سوف يقتصّ من هذا التنظيم الإرهابي. تصميم روسيا على الاقتصاص من الإرهاب ماذا يعني ميدانياً؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ولتوضيح الإطار السياسي، أو السياق العام للردّ الروسي لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الهدف الأساسي لاستهداف الطائرة الروسية، كان يسعى إلى التحريض على الإسهام الروسي في مكافحة الإرهاب في سورية إلى جانب الجيش السوري.

ومعروف أنه منذ أن بدأت الطائرات الروسية طلعاتها الجوية ضدّ التنظيمات الإرهابية، شنّت الحكومات الغربية، ودول المنطقة التي تدور في فلكها، حملة تخويف ضدّ روسيا، وهدّدت بتكرار تجربة أفغانستان، أيّ أنّ الهدف الأساسي من تنفيذ عملية استهداف الطائرة الروسية كان الضغط على روسيا لحملها على التراجع عن التزامها في سورية، أو تدفيع القيادة الروسية ثمن هذا الالتزام عبر الزعم بأنه لولا تدخل روسيا في الحرب على الإرهاب في سورية لما كان هذا الهجوم على الطائرة الروسية.

لكن هذا المخطط قد فشل، وكان العامل الرئيسي في فشله هو هجمات «داعش» في باريس، التي عرف عنها أنها أكثر الدول حماساً ودعماً للتنظيمات الإرهابية بذريعة العمل على إسقاط النظام في سورية.

اليوم بعد هجمات باريس لم يعد ممكناً تسويق أكذوبة أنّ التدخل الروسي في سورية إلى جانب الجيش السوري هو الذي جرّ عليها غضب الإرهابيين، وتحديداً إرهابيّي «داعش»، لأنّ فرنسا من أشدّ خصوم الجيش والحكومة السورية، وهي تجاهر بدعمها لكلّ من يعمل لإسقاط النظام في سورية، ومع هذا لم تنجُ من ضربات الإرهابيين.

في ضوء هذا الواقع، يمكن القول إنّ استهداف الطائرة الروسية ستكون نتائجه عكسية لما كانت تريده «داعش»، والجهات الدولية التي أرادت لهذه الجريمة أن تكون سبباً لإرباك إسهام روسيا في مكافحة الإرهاب، إنّ هذه الجريمة تمنح القيادة الروسية الدوافع السياسية والأخلاقية والتأييد المحلي والدولي لتصعيد حربها ضدّ الإرهاب، ولعلّ هذا هو الذي يفسّر قول الرئيس بوتين فور الإعلان عن النتائج رسمياً، بأنّ الطائرات الروسية ستزيد استهدافها للإرهابيين في سورية.

لقاء باريس المتمِّم لفيينا فرصة لسقوط شعار «تنحّي الرئيس الأسد»

تطور الإرهاب، كخطر داهم على أوروبا، يجعل الوقت غير صالح للحفاظ على عنوان الضغط لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد. فالمشهد الذي شهدته شوارع باريس يكاد يكون مفصلاً في تاريخ أوروبا و ليس فرنسا، بطبيعة الحال، لعدة أسباب أبرزها الاتحاد السياسي والاقتصادي الذي يربط معظم بلاد القارة ببعضها البعض ما يجعل الانتقال من دولة إلى أخرى أسهل بكثير، بالإضافة إلى حرية هرب الخلايا من دولة إلى أخرى بعد تنفيذ العمليات المطروحة، ما يشغل كلّ أجهزة الاستخبارات الأوروبية، مرة واحدة، بملاحقة الخلايا المبعثرة في كلّ الأرجاء والتي تهدّد أي دولة تتكاتف وتتعاون من أجل مكافحتها. ومن هنا فإنّ المسؤولية الأوروبية لا تقلّ خطورة عن مسؤولية الحكومة الفرنسية التي تلملم شظايا الاعتداء وتداعياته المعنوية والسياسية في الداخل قبل أي شيء.

مناقشة سياسة هولاند التي أدت إلى تسعير النار في بلاده، تحتاج إلى شرح مطول لكنّ الأهم أنه لم يتوان واستخبارات بلاده عن دعم المجموعات التكفيرية في سورية من أجل التخلص من النظام السوري الحالي بشخص الرئيس بشار الأسد من دون فهم مغزى المطلب الفرنسي حتى الساعة.

إذا تمّ التسليم جدلاً بأنّ لتركيا مشروعها والسعودية عداوتها الخاصة مع عائلة الأسد، إلا أنّ فرنسا تبدو في هذا المعركة تابعاً غير قادر أن يعيد أمجاد الانتداب الفرنسي أصلاً في المنطقة، وهو لم يستطع حتى حصد نتائج الاحتلال الغربي لليبيا. بمعنى آخر فإنّ حليفتها أميركا لم تحسب حساب مصالح الفرنسيين كثيراً، كذلك الأمر كان ممكناً أن يحصل في سورية لأنّ المصلحة «الإسرائيلية» تتفوق في هذه المنطقة تحديداً على أي مصلحة أخرى، وخصوصاً بوقوعها بمحاذاة الخطر الداهم وهو حزب الله وكون سورية حليفة سقطت في المخيلة «الإسرائيلية»-الغربية. وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ شيء يشير إلى سذاجة الموقف الفرنسي الذي أدى إلى ما أداه اليوم إرهاباً يعيث فساداً بين الباريسيين المذعورين على مستقبل بلادهم.

كان من الممكن أن تشكل سورية ضمانة أمنية لفرنسا القريبة منها بفاصل حدود بحرية عن أوروبا وهي التي نسجت علاقات جيدة معها بعد كلّ التاريخ السيئ من الاحتلال لكنها أرخت أجواءً من الحرص، وخصوصاً على مستقبل لبنان وسورية في هذه المنطقة، لكنّ هذا لم يحصل ودخلت فرنسا في النار متحدية التاريخ والجغرافيا.

تطورات الميدان العسكري اليوم وتقدم الجيش السوري وحزب الله والسوريين القوميين والدعم الشعبي، بغطاء ناري روسي، يجعل حلب قريباً في قبضة الجيش وكلّ تأخير في التسوية بسبب الضغط لربطها بمصير الرئيس السوري يجعل التفاوض من موقع ضعف. فالوقت ليس لصالحهم.

الضغط الروسي على عنواني التمويل والتصنيف أي تمويل الإرهاب وتصنيف المعارضة سيجعل الوقت داهماً أيضاً ضدّ الربط بمصير الرئاسة السورية.

هذه أربعة عوامل ستجعل لقاء باريس آخر السنة المتمِّم لفيينا، فرصة لسقوط شعار تنحي الرئيس الأسد شرطاً للحلّ السياسي.

«توب نيوز»

بوتين أصاب بالحجر مرتين

– في قمة العشرين كانت التحضيرات لمحاصرة بوتين بالحضور الأميركي والسعودي والفرنسي والتركي.

– حدثت مذبحة فرنسا فغاب هولاند.

– تسبّب ما جرى في فرنسا في كشف لعبة الوقت.

– لا مصلحة للغرب بإضاعة الوقت والإرهاب كلّ يوم يتغلغل في عواصمه التي سيصبح فيها بسبب التمييز ضدّ العرب والسلمين متجذرا.

- لا فائدة حققها الغرب من ترحيل المتطرفين إلى سورية، فقد نشأت للتطويع مدارس أنتجت أضعاف الذين رحلوا.

- الوقت يمضي في الميدان السوري لصالح الجيش وحلفائه الذين يحققون تحت غطاء الجو الروسي مزيداً من الإنجازات.

– بوتين يفاجئهم، القضية ليست الرئاسة في سورية، فهي ملك السوريين لكن قضيتنا من يموّل الإرهاب ويخرج وفده صوراً جوية لأنابيب النفط وقوافله الممتدّة من سورية والعراق لحساب «داعش» عبر تركيا وكشوف حسابات التحويلات الأمراء والشيوخ في السعودية والخليج عبر مصارف تركيا لحساب «داعش» و«النصرة».

– بوتين يطلب التسريع بتحديد فصائل المسلحين المدعومة من الحاضرين المستعدّة لقتال «النصرة» لضمّها إلى لوائح الحوار وتحييدها من الغارات.

– أصاب بوتين مقتلاً فتناسوا الرئاسة السورية.

– حجر بوتين أصاب مرتين.

التعليق السياسي

حتى لا تضيع مصر... وتغدو أمصاراً

أميركا تردّ على روسيا في سيناء

الفصل الأخير من «الربيع الأميركي» في مصر: سيناء ثم التقسيم

■ علي عوباني*

مؤامرة «الربيع الأميركي» في مصر، دخلت آخر فصولها. المتآمرون يسعون اليوم إلى استكمال مخططهم المرسوم، والمحدّد الأهداف، استنساخ تجربة فوضى سورية والعراق، بنسخة مصرية منقحة، وكومبارس «داعش» جاهز كعادته للعب الأدوار الموكلة إليه، في المسرحية الدولية الجديدة على أرض سيناء، كرمى لعيون وخاطري أميركا و«إسرائيل».

ومع عودة رموز «الربيع العربي» الذين تصدّروا المشهد المصري عام 2011 إلى الواجهة من جديد في الأسابيع الأخيرة (وائل غنيم، باسم يوسف، إسراء الطويل...)، أسئلة كثيرة تطرح عن تزامن ذلك مع حملات إعلامية وسياسية وحقوقية، وحرب اقتصادية وأمنية شرسة لمحاصرة الدولة المصرية وضرب أعمدتها السياسية والعسكرية وهزّ علاقاتها الاستراتيجية وتقويض دورها الإقليمي.

إسقاط الطائرة الروسية، بات اليوم تفصيلاً، في سياق مسرح الأحداث الجارية على الساحة المصرية، في ظلّ ما شهده من تضخيم إعلامي هائل، وتركيب أفلام أميركية هوليودية، ما يدفع إلى التساؤل عن الخطوات المقبلة والأهداف التي يبتغيها معدو سيناريو تفجير الطائرة. المستفيد من النتائج، ربما يقود إليهم، فلا مكان في قاموس أحداث، بهذا الحجم، لصدفة الزمان أو المكان، أو الجهة المستهدفة. فما يجري، ليس سوى حلقات مترابطة، لتمهيد أرضية مصر لما هو أكبر وأخطر مما شهدته.

حتى الآن كلّ المؤشرات توحي بأنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما اتخذ قراره بالردّ على غريمه اللدود فلاديمير بوتين، وبأنّ مصر ستكون ساحة الردّ على ضربات روسيا في سورية، ولحسم الجغرافيا السياسية المصرية لصالح المنظومة الصهيو-أميركية، بعد سياسة التذبذب والتردّد المصرية، ومحاولة الرئيس عبد الفتاح السيسي «اللعب على الحبلين» الأميركي والروسي منذ توليه سدة الرئاسة المصرية.

بميزان حسابات المصالح الدولية، وبالمنظور الأميركي، لا مكان للون الرمادي، فليس بمقدور واشنطن القبول بأن تكون نتيجة «ربيعها العربي»، انتقال مصر من الارتماء الكامل في الحضن الأميركي أيام الرئيس المخلوع حسني مبارك، إلى سياسة مصرية تتأرجح بين مصالح واشنطن ومصالح موسكو. فكيف إذاً لطهاة السياسة في الإدارة الأميركية، الوقوف موقف المتفرجين، حيال تداعي مشاريعهم في المنطقة، وذهابها أدراج الرياح، بينما ترتفع أسهم الدبّ الروسي وتتعاظم قدراته ونفوذه الدولي يوماً بعد يوم؟

تقاطع المعلومات والتحليلات، يوصل إلى نتيجة واحدة، مفادها أنّ سيناء هي الهدف المقبل في المؤامرة الأميركية. وبالنظر إلى موقعها الجيوسياسي، تعتبر سيناء خاصرة رخوة، يمكن بسهولة النفاذ منها إلى تقسيم مصر، وخصوصاً مع بدء هجرة عكسية للتنظيمات الإرهابية من سورية نحوها على وقع الضربات الجوية الروسية. وهنا لا يمكن بأي شكل من الأشكال فهم التضخيم الإعلامي بشأن إسقاط الطائرة الروسية في أجوائها، إلا من منظور السعي الأميركي والبريطاني لتمهيد الأرضية، وتوفير المبرِّرات للاستيلاء على هذه المنطقة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية، أولاً لعمق الأمن الصهيوني، وثانياً للملاحة البحرية، كونها محاطة بالبحر المتوسط في الشمال، وقناة السويس في الغرب، وخليج السويس من الجنوب الغربي، ثم خليج العقبة من الجنوب الشرقي والشرق. ولعلّ ذلك ما يثير مطامع الغرب، في سياق حرب البحار والمنافذ البحرية الباردة التي نشهدها اليوم بين اللاعبين الكبار على الساحة الدولية.

اليوم المسألة لم تعد تنحصر بتحليلات من هنا أو هناك تتحدث عن أنّ إسقاط الطائرة الروسية في سيناء هدفه توجيه رسالة إلى موسكو مفادها أنّ تدخلها العسكري في سورية بعيداً عن إرادة الغرب، سيجعل مصالحها مستهدفة في أرجاء المعمورة. الدول الكبرى لا تفكر ثأرياً، وسياساتها ترتكز على مصالح ومعادلات، وردّ الصفعة بصفعة، يقتضي تحقيق مكاسب جيوسياسية. من هنا فإنّ مسار التطورات المصرية يوحي بأنّ ثمة مخطط خطير يجري الإعداد له في كواليس الإدارة الأميركية، شبيه بسيناريو 11 أيلول 2001، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في لبنان عام 2005. مخطط يتزامن مع خطة إعلامية وسياسية مبرمجة، تحاول التركيز على أنّ إسقاط الطائرة الروسية لم يكن حدثاً عرضياً، إنما كان عملاً إرهابياً نفذه «داعش»، كما يتردّد يومياً في الإعلام الغربي وعلى لسان أرفع المسؤولين الأميركيين. ما يجري الترويج له ليس «ضرب عشواء» بقدر ما يراد له أن يكون «ضربة معلم»، تترتب على أثرها نتائج، وصولاً إلى حصد أهداف، وهو ما بدأ الإعلام الأميركي بتنفيذه عبر عدة محاور، لضرب أعمدة هيكل الدولة المصرية.

- تدمير أجهزة الأمن المصري وإظهار عدم أهليتها وقدرتها على محاربة الإرهاب وتوفير الأمن في سيناء.
- إضعاف موقع الرئاسة وإظهار الرئيس السيسي غير قادر وعاجز في الملف الأمني وتوفير الاستقرار الذي وعد به.
- إحباط المصريين سياسياً، وقد برز ذلك من خلال دفعهم إلى التقاعس عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، كما حصل مؤخراً، حيث امتنع 15 مليون مصري عن المشاركة «قعدو علكنبة يتفرجو»، كما يقول الإعلام المصري.
- محاصرة النظام المصري حقوقياً، وهو السلاح الذي لطالما استخدمته أميركا ضدّ مبارك، وها هي تعود اليوم إلى استخدامه في وجه السيسي، وقد انتقد الاتحاد الأوروبي في بيانه الأخير حالة حقوق الإنسان والحريات في مصر.
- إثارة الهواجس الأمنية وبدء الحديث عن سلامة الرعايا الغربيين، وحظر سفرهم وإخلاء السياح بهدف ضرب الاقتصاد المصري في ظلّ حالته المهترئة وما يعانيه من غلاء أسعار ومعيشة واستدانة، بهدف تأليب المصريين على النظام القائم.
- محاولة تصوير قدرات خارقة لـ«داعش»، على المستوى الإعلامي، سواء لجهة اختراق مطار شرم الشيخ، أو انتزاعه «زعامة» الإرهاب من القاعدة، بما يعنيه ذلك من أنّ تفجيره لطائرة يعني أنّ بامكانه الوصول إلى أي دولة أوروبية أو غربية.

نجح الإعلام الأميركي في ضخّ روايات يومية تصب في خانة تثبيت رواية تفجير «داعش» للطائرة الروسية، لترسيخ ذلك في أذهان الرأي العام العالمي، لينتقل لاحقاً إلى المرحلة الثانية من الخطة، وهي التوجُّه نحو البدائل المفترضة للقوات الأمنية المصرية لمواجهة «داعش»، وإيجاد الذرائع لتدخُّل عسكري غربي في سيناء، وهنا تمّ لحظ التركيز على نقطتين جوهريتين:

الأولى، عدم قدرة القوات المتعدّدة الجنسية على حماية نفسها بالنظر إلى عددها المنخفض وتسليحها الضئيل.

والثانية، تعويم الأقليات في سيناء (قبائل البدو) وتضخيم قدراتها في مواجهة «داعش»، وإظهار أنها مستعدة للقتال من دون مساندة الدولة، وهذا الأمر لا نستطيع أن نقاربه، سوى من منظور الاستراتيجية الأميركية الحالية القائمة في العراق وسورية (الأقليات والصحوات)، والتي تقوم على دعم الجماعات المسلحة التي تثبت قدرتها على مواجهة «داعش».

إنّ مجرد إثارة هذين الأمرين في الإعلام الأميركي، يعني فيما يعنيه أنّ هناك قراراً أميركياً قد اتُّخذ بتعزيز الوجود الأميركي في سيناء، واتخاذه قاعدة عسكرية له ولحلفائه في «ناتو»، لتأمين مصالحه، وذلك ردّاً على التدخُّل الروسي في سورية، أما المدخل إلى تحقيق هذا الهدف فمن حيث العنوان هو «محاربة الإرهاب»، وفي الأسلوب يمكن أن يكون عبر توسيع مهمّات «التحالف الدولي الأميركي» ليضرب الإرهاب في سيناء المصرية، أو ربما تسليح وتدريب «البدو» في سيناء، أو تعزيز القوات الدولية المتعدّدة الجنسيات المسؤولة عن حفظ «السلام» بين مصر و«إسرائيل»، والتي أنشئت عام 1982 بموجب اتفاقية «كامب دايفيد»، بمشاركة 13 دولة، وقوامها قرابة 1700 جندي، للتأكد من الامتثال من قبل مصر و«إسرائيل» للأحكام الأمنية الواردة في الاتفاقية.

في المحصلة، لا شك في أنّ المؤامرة على مصر كبيرة وخطيرة، وأنّ مخطط التقسيم بدأ مع تعويم الإعلام الأميركي لبدو سيناء، كما حصل مع الزيديين والأكراد والسنة وغيرهم في العراق وسورية... وغداً ربما ينتقل الإعلام نفسه إلى الحديث عن الأقباط، حينها تكون مصر قد تحوّلت أمصاراً... فحذارِ أيها المصريون الوقوع في الفخ... ولات ساعة مندم.

*كاتب وباحث لبناني

بين كويرس ولينينغراد كلمة السِّر

■ د. منيف حميدوش

يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: علمتني ساحات لينينغراد أنه عندما يكون القتال مفروضاً عليك، ابدأ بالضربة الأولى.

من يقرأ التاريخ جيداً، ويتمعَّن في أحداثه، ومن يدرك حقائقه ويفهم ما يدور فيه من أحداث وما تتمخّض عنه من دلالات وعبر تاريخية، يفهم جيداً أنّ الأحداث التاريخية لها دلالاتها وانعكاساتها على أحداث لاحقة.

ثلاث سنوات ونصف من الحصار العسكري والاقتصادي على لينينغراد (سان بطرسبورغ) من قبل الألمان وحلفائهم، جعلوا من مدينة لينينغراد مدينة أشباح، لم يبق فيها شيء من الحياة إلا أناس آمنوا بها.

وقد حاصر الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية المدينة حوالي 900 يوم، ولم يتمكن السكان من إيجاد منفذ من المدينة إلا في فصل الشتاء عبر الجليد فوق بحيرة لادوغا. وأطلق على هذا الطريق اسم شارع الحياة. فالجوع كان أكبر معضلة واجهها سكان المدينة، وعلاوة على ذلك عانوا من أمراض خطيرة مثل حمى التيفوئيد، في حين انخفضت درجة الحرارة إلى أقلّ من نقطة التجمد بكثير. من ناحية أخرى، تجمّدت مياه بحيرة لادوغا، ما أنقذ الكثيرين.

في شتاء عام 1941 تقلصت كمية الخبز اليومية لكلّ شخص في لينينغراد إلى 125 غرام فقط، إلا أنّ هناك شهود عيان يقولون إنّ القطعة المعروضة في متحف شارع الحياة في سانت بطرسبورغ (الصورة)، أكبر بكثير من تلك القطعة التي حصلوا عليها آنذاك. وكان إعداد الخبز يتم من خليط لا يمكن تصوره اليوم، كالقشر والنخالة وغير ذلك وكمية قليلة فقط من الطحين.

مات أكثر من نصف مليون من سكان المدينة جراء ذلك، ونسبة 90 في المئة منهم ماتوا من الجوع، بينما نجح حوالى مليون ونصف المليون من السكان المدنيين في الهرب من المدينة عن طريق بحيرة لادوغا.

حصار لينينغراد كان عملية عسكرية فاشلة من قبل قوات دول المحور للاستيلاء عليها، أثناء الحرب العالمية الثانية. استمر الحصار من 9 أيلول 1941 إلى 18 كانون الثاني 1943 عندما استطاع السوفييت فتح معبر بري إلى المدينة. رُفعَ الحصار تماماً في 27 كانون الثاني 1944، أي بعد 872 يوماً من الحصار. كانت المدينة هي الهدف الأيديولوجي للعملية «بارباروسا» التي كانت تشمل ثلاثة أهداف حيث أنها المدينة التي ولد فيها الزعيم الروسي لينين، وكذلك هي مهد الثورة الشيوعية، وكان هناك تجاهل للقتلى من الطرفين، وكانت نهاية الحصار من نقاط التحول في مسار الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء وبداية النهاية لجيوش المحور التي كانت قبل عامين على مشارف عاصمة السوفييت موسكو، حيث تمّ القضاء على الجيش السادس الألماني في ستالينغراد وبدأ منها الزحف نحو برلين.

ثلاث سنوات ونيف من الحصار العسكري والاقتصادي على مطار كويرس من قبل الإرهابيين التكفيريين وحلفائهم، جعلوا منه صحراء قاحلة لا ماء فيها ولا حياة. لم يبق فيه شيء إلا جنود آمنوا بربهم ووطنهم.

ثلاث سنوات ونصف من الحصار والقائد العسكري حيث قادها ليونيد غوفوروف بصحبة قائد القوات المدافعة عن لينينغراد أندريه جدانوف بدءاً من حزيران 1942 واستمر في قيادتها حتى نال لقب» مارشال» الاتحاد السوفياتي في يونيو 1944. خلال تلك الفترة، وتحديدا في كانون الثاني 1943في لينينغراد يقاوم مع من تبقى من جنوده، ولم يستطع الألمان وحلفاؤهم من النيل من عزيمتهم وصمودهم.

وكذلك الأمر في مطار كويرس، بقي اللواء منذر زمام قائد مطار كويرس ومن تبقى معه من ضباط وصف ضباط يدافعون عن المطار خلال فترة الحصار ببسالة وشجاعة قلَّ نظيرهما، ولم يستطع إرهابيو العالم الذين اجتمعوا من كلّ أصقاع الأرض أن ينالوا من عزيمتهم وصمودهم.

كانت لينينغراد علامة النصر بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي،

وكان مطار كويرس علامة النصر لسورية. صبرت لينينغراد على الحصار والتجويع والعدوان، كما صبر مطار كويرس على الحصار والعدوان والقتل. وصبر الجنود في لينينغراد، كما صبر الجنود حامية المطار في كويرس.

استطاع الجيش السوفياتي أن يفكّ الحصار عن لينينغراد بعد هذه الفترة الطويلة من الحصار، كما استطاع الجيش العربي السوري أن يفكّ الحصار عن مطار كويرس بعد هذه الفترة الطويلة من الحصار.

إذاً، الحالتان متشابهتان في الأسباب والأهداف والنتائج، كما أنهما متشابهتان في الدلالات والعِبَر، لذلك كما كانت لينينغراد علامة نصر في الحرب العالمية الثانية، وتحولاً في مَسار الحرب، سيكون تحرير مطار كويرس علامة نصر كبيرة في الحرب الظالمة على سورية ونقطة تحول في مساره.

أولوية مكافحة الإرهاب مجدّداً

■ إبراهيم ياسين*

عندما تمّ التأكيد، منذ بدأ الحديث عن الحلّ السياسي للأزمة في سورية، على أولوية مكافحة الإرهاب والقضاء عليه باعتباره المدخل الضروري إلى تحقيق الحلّ السياسي للأزمة، جرى تعطيل ذلك من قبل الدول المعادية للدولة الوطنية السورية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية التي تقود هذه الحرب الإرهابية من أجل تغيير النظام الوطني في سورية، وإقامة نظام بديل يكون تابعاً لها، ويكون جزءاً لا يتجزّأ من الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

فالولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها ارتكزت استراتيجيتهم، بعد فشلهم في إسقاط الدولة السورية وإقامة نظام بديل موال لهم، على توظيف الإرهاب من أجل إدامة حرب الاستنزاف لسورية ومحاولة انتزاع تنازلات سياسية تُمكن واشنطن من التدخل في الشأن السوري الداخلي، وفرض شروطها السياسية لحلّ الأزمة. لهذا أدارت واشنطن ظهرها، ومعها الدول الغربية ولا سيما فرنسا، لكلّ التحذيرات من خطورة الاستمرار في دعم قوى الإرهاب في سورية واحتمالات ارتدادات هذا الخطر الإرهابي على هذه الدول وتهديد أمنها واستقرارها، ولا سيما أنّ بعض التنظيمات الإرهابية، كـ«داعش»، الذي جرى تمويله ودعمه من قبل هذه الدول، قد خرجت عن السيطرة وباتت تشكل تهديداً حقيقياً ليس لسورية والعراق فحسب، وإنما لكلّ دول العالم بما فيها الدول الداعمة والمموِّلة له والتي لا تزال تغضّ النظر عن استمرار تدفق المساعدات إليه عبر الأراضي التركية.

وفي هذا السياق، عمدت واشنطن إلى تشكيل تحالف بقيادتها لشنّ حرب ضدّ «داعش»، تبين أنها حرب استعراضية هدفها تضليل الرأي العام المحلي والعالمي من جهة، ومنع تمدُّد «داعش» إلى مناطق النفوذ الأميركي من ناحية ثانية، كما حصل عندما تقدمت نحو «أربيل» في شمال العراق، وتركها «داعش» يواصل تقدمه في داخل الأراضي السورية والعراقية، بما يزيد من خطورته على الدولتين.

غير أنّ هذه الخطة الأميركية لتوظيف الإرهاب سرعان ما انكشفت و جرى توجيه ضربة لها إثر تشكيل التحالف الرباعي الروسي-الإيراني-السوري-العراقي، والمشاركة النوعية العسكرية الروسية المباشرة إلى جانب الجيش العربي السوري في محاربة قوى الإرهاب على الأراضي السورية.

أدى ذلك إلى إحداث تحول دراماتيكي في ميزان القوى في الميدان وتمكن الجيش السوري وحلفاؤه من تحقيق تقدم كبير على جميع جبهات القتال في سورية، مما أشّر إلى إمكانية تسريع الحسم العسكري مع قوى الإرهاب، وبالتالي قطع الطريق على خطط واشنطن لإدامة حرب الاستنزاف لتحقيق أهدافها.

هذه التطورات الميدانية التي حصلت، كان من الطبيعي أن تعيد خلط الأوراق وتنعكس مباشرة على الرؤية لحلّ الأزمة السورية حيث تقدمت وجهة النظر السورية والروسية والإيرانية التي تؤكد أولوية مكافحة الإرهاب كمدخل إلزامي لتقدم الحل السياسي الذي يجب أن يستند، بدوره، إلى مبدأ احترام سيادة واستقلال سورية وحقّ الشعب العربي السوري في تقرير مصير بلاده وانتخاب رئيسه بعيداً عن التدخلات والإملاءات الخارجية.

ورغم كلّ هذه التطورات أمعنت الولايات المتحدة الأميركية في سياسة عدم التسليم بالرؤية الروسية الإيرانية السورية لمحاربة الإرهاب والحلّ السياسي، وحاولت اعتماد تكتيك يقوم على تعزيز بعض أوراقها الميدانية، استناداً إلى قوات «البشمركة» الكردية في شمال العراق وقوات وحدات حماية الشعب الكردي في شمال شرق سورية مع بعض المجموعات المسلحة الموالية لواشنطن وتركيا لإيجاد معادلة على الأرض تعزِّز أوراقها السياسية.

غير أنّ هذه السياسة دفعت بتنظيم «داعش» إلى الردّ عليها بهجمات انتحارية في باريس وتركيا ولبنان، ما أعاد إلى الواجهة خطورة الاستمرار في تقديم الدعم والتسهيلات لقوى الإرهاب، وفي مقدمتها «داعش»، من قبل تركيا والسعودية وقطر، ومن ورائهم الدول الغربية.

إنّ الاستمرار في هذه السياسة هو المسؤول عن تنامي خطر هذا الإرهاب وتمدُّده وهجماته التي استهدفت العاصمة الفرنسية وأدت إلى سقوط مئات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ما يؤكد أنّ الدول الغربية وغيرها من الدول ليست بمنأى عن الاستهداف.

فالإرهاب بدأ خطره يرتدّ عليها والاستمرار في سياسة توظيفه وغضّ النظر عن خطره، سواء في سورية أو العراق، هو المسؤول عن اتّساع رقعة خطره واستفحاله وتهديده لأمن الفرنسيين وغيرهم من شعوب العالم.

من هنا كان من الطبيعي أن تعود مجدّداً أولوية محاربة الإرهاب وتكتُّل العالم في جبهة دولية للقضاء عليه وعلى خطره على قاعدة احترام سيادة الدول، وأن يكون أي حلّ سياسي مستنداً إلى هذه الأولوية التي تفترض أيضاً عدم التمييز بين الإرهابيين، كما تحاول الدول المعادية لسورية أن تفعل. فليس هناك إرهابي معتدل وإرهابي غير معتدل، أو إرهابي جيد وإرهابي سيّئ. فالتنظيمات الإرهابية كلها منبتها الإيديولوجي واحد، وهي تُكفِّر كلّ من يخالفها الرأي حتى أنها تكفر بعضها البعض، لهذا فإنّ محاربة هذا الفكر يجب أن تكون شاملة على المستويات كافة العسكرية والأمنية والسياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، على أنّ القضاء على وجودها المسلح على الأراضي السورية والعراقية يشكل عاملاً مساعداً في استكمال محاربتها على الصعد الأخرى.

قد يكون لقاء فيينا الأخير الذي عُقد في أعقاب هجمات باريس، بداية التسليم في أولوية محاربة الإرهاب، كما أشار إلى ذلك ما صدر عن الدول المجتمعة من اتفاق. لكنّ ذلك لا يمكن أن يكون جدياً ما لم تقدم الدول الداعمة للإرهاب على وقف هذا الدعم والعمل بجدية على محاربته عبر التعاون والتنسيق مع الدولتين السورية والعراقية، كما تفعل كلّ من روسيا وإيران، وبالتالي الموافقة على صيغة دولية تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة كما تطالب روسيا بذلك، وتقضي بتشكيل تحالف دولي وإقليمي لمحاربة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، باعتبار ذلك السبيل إلى التخلص من هذا الخطر الذي يهدّد العالم أجمع، وبالتالي فإنه المفتاح لحلّ الأزمة في سورية والعراق على الأسس التي تحفظ سيادتهما واستقلالهما واحترام حقّ شعبي البلدين في تقرير المصير وانتخاب قيادتهما.

***ناشط سياسي**

تعريف الإرهاب... هل يكون ورقة جديدة لمنع الحلّ في سورية؟

■ علي ابراهيم مطر*

من المؤسف أنه حتى الآن لا يزال هناك خلاف دولي على تعريف الإرهاب والجماعات الإرهابية. ومؤسف أنه لا تزال تدور في أروقة الأمم المتحدة أو مؤتمرات الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تتعلق بحلّ الأزمة السورية تساؤلات حول مفهوم الإرهاب أو عدم الموافقة على تعريف موحد له، علماً بأنّ هذا المصطلح أصبح من أكثر المصطلحات شيوعاً في العالم، نظراً لتهديده السلم والأمن الدوليين. لذلك فإننا سنتقدم بشكل مختصر تعريفاً لهذا الإرهاب.

ما هو الإرهاب في التعريف الدولي؟

عرّف مجلس الأمن الدولي الإرهاب بأنه «كلّ عمل جرمي ضدّ المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، وكلّ الأعمال الأخرى التي تشكل إساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب، ووفقاً لتعريفها ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو إيديولوجي أو عرقي أو ديني».

وحظرت الأمم المتحدة، في قراراتها الصادرة عن فروعها، الإرهاب واعتبرته مهدِّداً للسلم والأمن الدوليين. ففي عام 1994 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً عالمياً لإزالة الإرهاب الدولي، وكذلك من خلال 12 معاهدة دولية ملزمة ورد ذكرها في القرار 1373 الصادر عام 2001 عن مجلس الأمن، منها معاهدة «مونتريال» 1971 ومعاهدة «طوكيو» 1963 ومعاهدة «منع التعذيب» ومعاهدة «منع الإخفاء القسري»، وغيرها من المعاهدات. وهناك أيضاً قرارات صادرة عن مجلس الأمن قبل عام 2001، منها قرار صادر عام 1992 في مسألة طائرة «لوكربي» وقرار صادر عام 1996 في حقّ السودان عندما اتهم بإيواء أسامة بن لادن. وصدرت قرارات عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وهي تعني المجتمع الدولي بأكمله ولا تعنى فقط بإرهاب لدى دولة واحدة، وذلك بعد أحداث 11 أيلول حيث صدر القرار 1373 الذي اعتبر أنّ «الإرهاب يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين»، وأنشئت لجنة دولية لمكافحة الإرهاب: CTC Counter Terrorism Commission. بعد ذلك صدر قرار مهمّ عن مجلس الأمن، هو القرار 1540 عام 2004 الذي يتناول حظر الإرهاب النووي، وصدر القرار الثالث 1566 عام 2004 الذي أكد أنّ الإرهاب الدولي بكلّ أشكاله ومظاهره يشكل أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين Threat To Peace and Security، وهو عرّف الإرهاب بأنه: «كلّ عمل جرمي ضدّ المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة»، ذُكر في التعريف الأول أعلاه. وكانت المحطة الثانية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب عام 2006 عندما أقرت الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب The UN Global Counter Terrorism Strategy. كذلك هناك العديد من المؤتمرات والاتفاقات الإقليمية التي تؤكد هذه التعريفات. وقد أصدر مجلس الأمن قراراً مهمّاً هو القرار 2133 في 27 كانون الثاني عام 2014 يعيد من خلاله تأكيد تنفيذ قراره 1373، ويشدّد على العودة إلى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ويدعو الدول إلى منع الإرهابيين من الاستفادة من أموال الفدية نتيجة الخطف وأخذ الرهائن.

نوعان من الإرهاب

يجب التمييز بين نوعين من الإرهاب: المحلي والدولي. فالإرهاب المحلي يُعَدّ جريمة تخضع للقانون الجنائي بحسب كلّ دولة، وبالتالي فإنّ هذه الجريمة ليست جريمة إرهابية ولا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتخضع للتقادم الزمني Prescription المسقط للأحكام ولا علاقة لمجلس الأمن بها على الإطلاق، إلا في حالة إذا كان الأفراد الإرهابيون تابعين لتنظيم دولي ويعملون تحت إمرته ويقتلون المدنيين بتوجيه منه، أو إذا كانوا مدعومين من دولة ما لخوض حرب ضدّ دولة أخرى، ولكنّ الأعمّ عادةً، أن يكون من يرتكبون هذه الجرائم من جنسيات مختلفة، وبالتالي تدخل في إطار الإرهاب الدولي.

ويصنف الإرهاب دولياً، عندما يكون مرتكبوه من جنسيات مختلفة أو عندما ينتقل من بلد إلى آخر، وهو يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أي المجتمع الدولي بكامله، ويستدعي تدخل مجلس الأمن بموجب المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك فإنه يشكل عقوبات على مرتكبيه وقد يحيل ملفاتهم على المحكمة الجنائية الدولية. والإرهاب الدولي لا يسقط بمرور الزمن، لأنه جريمة دولية تبقي إمكانية ملاحقة المجرم. وهو غالباً يتناول المدنيين لأغراض سياسية، أما الإرهاب المحلي، فقد يكون مبعثه غير سياسي، وقد يتناول مدنيين وغير مدنيين. وعلى عكس إرهاب الأفراد Individuals Terrorism فإنّ إرهاب الدولة State Terrorism يحصل عندما تأوي الدولة إرهابيين أو تشجع عملهم بنحو مباشر أو غير مباشر، أو عندما تخالف أياً من المعاهدات التي قضت بمكافحة الإرهاب، وهذا ما ينطبق على العديد من الدول العربية التي تعاني من الإرهاب، وخير مثال على ذلك ما يحصل في سورية.

من عرّف الجماعات الإرهابية في سورية؟

سعى مجلس الأمن الدولي، عبر القرار 2170 تحت الفصل السابع، إلى قطع الإمدادات البشرية والمالية عن تنظيمَيْ «داعش» و«جبهة النصرة» المعروفين، ونصّ القرار على نزع السلاح، وتفكيك التنظيمين في سورية والعراق، بالإضافة إلى تنظيمات أخرى على صلة بتنظيم القاعدة، وهذا يعني أنّ هذين التنظيمين هما على لائحة الإرهاب الدولي. وحث مجلس الأمن الدول الأعضاء كافة على اتخاذ إجراءات تهدف إلى وضع حدّ لتدفق مقاتلين إرهابيين أجانب ينضمون إلى «داعش» أو «جبهة النصرة».

وأوضح النصّ أنّ تحرُّك مجلس الأمن جاء بناء على البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنه يمكن تطبيق هذه الإجراءات باستخدام القوة.

وفي القرار 2178، الصادر في 24 أيلول تحت الفصل السابع، دان المجلس التطرف العنيف الذي قد يهيئ المناخ للإرهاب والعنف الطائفي، ودان أيضاً ارتكاب الأعمال الإرهابية.

ودعا مجلس الأمن في هذا القرار جميع الدول الأعضاء إلى التعاون بهدف التصدي لتهديدات الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك منع انتشار الفكر المتشدّد وتجنيد المقاتلين، مؤكّدًا أنّ مكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، تشكل عاملاً أساسياً في التصدي لتهديد الإرهابيين الأجانب.

إذن من الواضح أنّ هناك تعريفاً موحداً للإرهاب عبر الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تعريف مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر ملزماً لكلّ الدول كونه يأتي ضمن قرار الفصل السابع، بالإضافة إلى أنّ قرارات مجلس الأمن حدّدت الجماعات الإرهابية في سورية، وهي التي تسيطر حالياً كونها الأقوى بين كلّ الجماعات على الأرض وليس هناك ما يُسمّى معارضة معتدلة كما يحاول أن يسوق لهذه الفكرة الأميركيون وغيرهم، وبالتالي فإنّ العودة إلى الحديث عن تعريف للإرهاب يعني وضع العصي في دواليب حلّ الأزمة السورية.

*باحث لبناني